

استراتيجية التنمية المستدامة

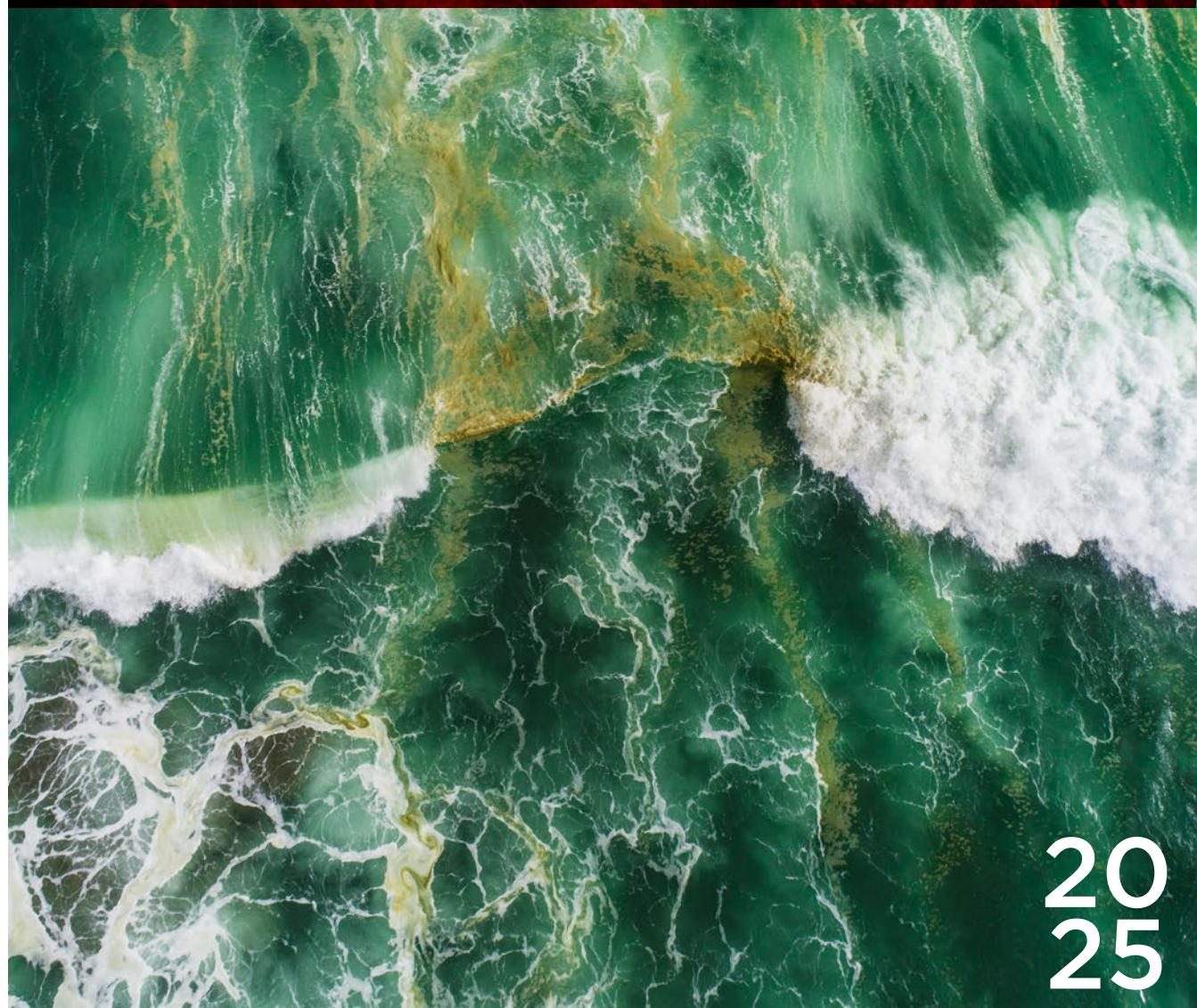
في دولة الكويت 2035



إصدارات

نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية

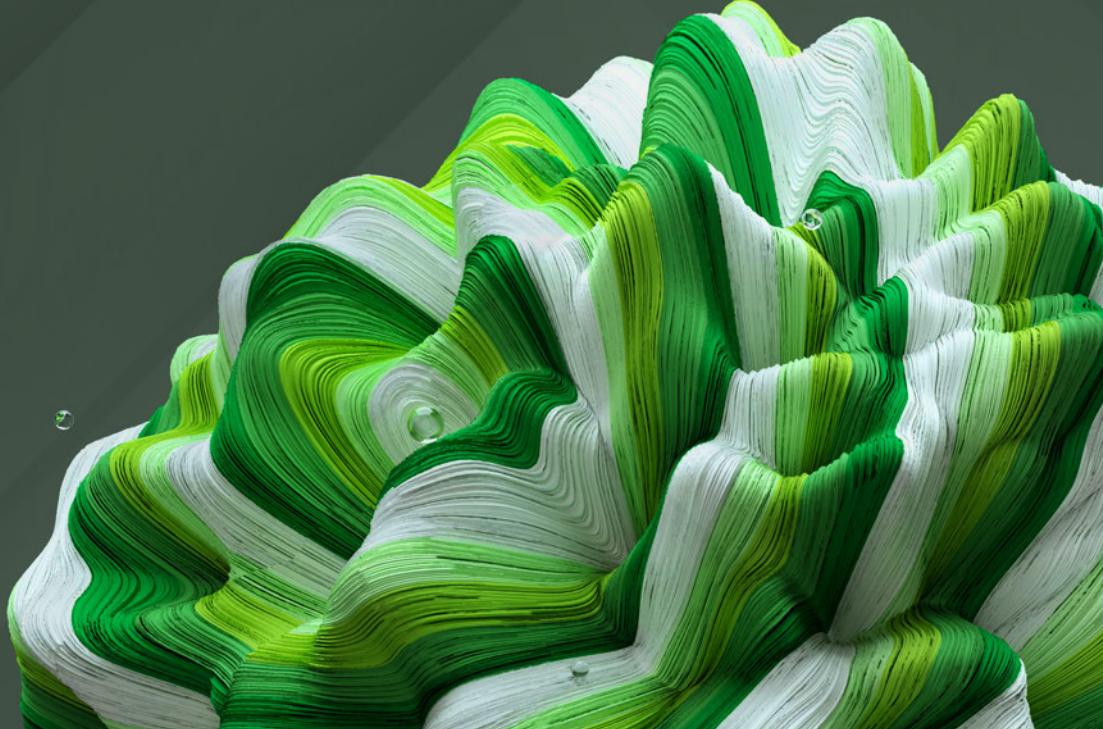
**Sustainable Development Strategy
in the State of Kuwait 2035**



20
25

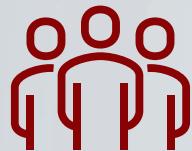
المحاور الرئيسية

- 1 مقدمة
- 2 ماهية التنمية المستدامة؟
- 3 أبعاد التنمية المستدامة
- 4 التنمية المستدامة في الوطن العربي وجهود تحقيقها
- 5 أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035 وجهود تحقيقها.
- 6 دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت
- 7 الخاتمة



مقدمة

تُعد التنمية المستدامة مفهومًا عالميًّا يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حيث تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل:



والعدالة الاجتماعية



والحماية البيئية



النمو الاقتصادي

وقد أصبحت التنمية المستدامة إطاراً رئيسياً للسياسات والاستراتيجيات في مختلف دول العالم، كاسيما في ظل التحديات البيئية المتزايدة، مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية. وتتمثل غايتها في بناء مجتمعات مزدهرة وشاملة وقادرة على الصمود، من خلال تعزيز الاستخدام الكفء للموارد، وتطوير أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، وضمان العدالة والمساواة في توزيع الخدمات والمنافع.

في هذه الإضافة يتم التركيز على ماهية وأبعاد التنمية المستدامة، إضافة إلى جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، ثم التركيز بشكل رئيسي على أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035 وجهود تحقيقها، وختاماً بيان دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت.

ما هي التنمية المستدامة؟



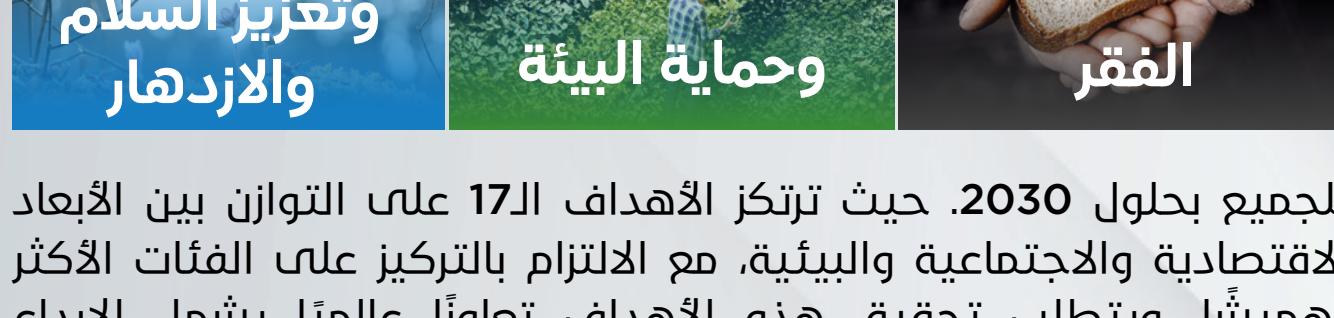
أشار بنك الكويت المركزي في تقريره حول التمويل المستدام إلى التعريف الذي قررته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصادر عام 1987 الخاص بالتنمية المستدامة بأنها

”التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر“.

ويتضمن هذا التعريف مجموعة من المعطيات، أبرزها أن قدرة البيئة على تلبية احتياجات البشرية الحالية والمستقبلية تبقى محدودة في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتاحة، مما يجعل التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق توازن واستقرار طويل الأمد على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل حفظ حقوق الأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة

في عام 2015، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كدعوة عالمية ل إنهاء



للجميع بحلول 2030. حيث ترتكز الأهداف الـ17 على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الالتزام بالتركيز على الفئات الأكثر تهميًّا. ويطلب تحقيق هذه الأهداف تعاونًا عالميًّا يشمل الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد من جميع قطاعات المجتمع.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة الـ17 الآتي:



وترتكز أهداف التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الرئيسية المتراكبة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق تلك الأهداف، وتشمل هذه الأبعاد الآتي:

• البعد الاجتماعي:

ويهتم هذا البعد بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مقومات الحياة الكريمة للجميع، مثل التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والسكن الملائم، والمياه النظيفة، والصرف الصحي. كما يشمل تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحفاظ على حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

• البعد الاقتصادي:

حيث يركز هذا البعد على دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال تشجيع الاستثمارات، وتعزيز الابتكار، وتطوير القطاعات الإنتاجية المستدامة، وتوفير فرص عمل كريمة، بالإضافة إلى تبني أنماط اقتصادية صديقة للبيئة كجزء من الاقتصاد الأخضر.

• البعد المؤسسي:

ويهدف إلى تعزيز الحكومة الرشيدة والشفافية والمساعدة في المؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يسعى إلى تطوير القدرات المؤسسية في التخطيط والمتتابعة والتقييم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• البعد البيئي:

حيث يهتم بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال حماية التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد، ومكافحة التلوث، والحد من آثار التغير المناخي، بما يضمن استدامة الأنظمة البيئية.

• البعد الثقافي:

حيث يتناول الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الحضاري، وتشجيع التنوع الثقافي والتفاهم بين الشعوب، مع دعم المبادرات التي تعزز من دور الثقافة في تحقيق التنمية وتعزيز الانتماء المجتمعي.

من خلال الدمج المتناغم بين هذه الأبعاد، تتشكل رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة، تسعى إلى بناء مستقبل آمن ومتوازن وأكثر استقراراً، يعود بالنفع على الإنسان والبيئة في آن واحد.

التنمية المستدامة في الوطن العربي وجهود تحقيقها

تنوعت جهود الدول العربية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة الرئيسية:



وقد شاركت في هذه الجهود مختلف الجهات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المبادرات الفردية، بما يعكس مواجهة أهداف التنمية المستدامة مع الرؤى الوطنية. وفي هذا الإطار، اعتمدت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات والإجراءات، من أبرزها ما يلي:

إجراءات وتدابير للقضاء على الفقر والجوع في الدول العربية:

أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بمعالجة الفقر والحد من الجوع، من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية، تمثلت في تقديم الدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، وتعزيز الرعاية الصحية المجانية عبر المرافق الحكومية، ودعم السلع الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً. كما عملت بعض الدول على تطبيق وسائل الإنتاج للفقراء، وتوفير التمويل الأصغر والمتناهي الصغر، وتنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الريفية، إلى جانب دعم التعليم المجاني ومكافحة الأمية بما يسهم في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

إجراءات وسياسات لرفع الإنتاجية من خلال سياسة التنويع الاقتصادي

سعت العديد من الدول العربية إلى تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط، من خلال تبني سياسات تنويع اقتصادي ترتكز على تطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة والزراعة والسياحة. فقد أطلقت أحد دول الخليج برنامج "تنفيذ" لتعزيز التنويع من خلال خارطة طريق تشمل تسريع تنفيذ المشاريع، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. وبدورها ركزت أحد دول المغرب العربي على إعادة هيكلة منظومة الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات، في حين اتجهت الإمارات إلى بناء اقتصاد معرفي من خلال تطوير القطاعات الحيوانية مثل التعليم والتكنولوجيا والطاقة المتجدد، وتحفيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات لتنمية وتعزيز مبادرات الأعمال الحرة، والقدرة على الابتكار والإبداع

تبنت الدول العربية سياسات تهدف إلى تنمية الطاقات البشرية وتعزيز ثقافة الابتكار، حيث أطلقت دول الخليج العربي استراتيجية وطنية للابتكار تستند إلى دعم البنية التحتية، وإنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتوجيه رأس المال البشري إلى قطاعات الابتكار. وقد أنسنت بعض الدول هيئة عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق فرص عمل، وتمكين المواطنين، لا سيما النساء، من خلال سياسات وتشريعات داعمة.

إصلاحات الحكومة والمؤسسات

يشير报 تقرير الحكومة في المنطقة العربية، في العدد الخامس (أبريل 2025) الصادر عن منظمة الأسكوا التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة تبني حزمة إصلاحات تتعلق بحكومة القطاع العام والمؤسسات، لتعزيز الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث ركز التقرير على أهمية الحاجة لقياس الأداء وربط المخرجات بالنتائج وليس فقط بالمدخلات، وضرورة تبني الحكومة الوعائية بالمخاطر، من خلال إدماج تحليل المخاطر في صنع السياسات للتعامل مع الكوارث الطبيعية والتزاعات والتغير المناخي. كما ركز التقرير على دور التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي من أجل تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين، حيث تفترض نتائج التقرير أن الدول العربية لتسغل الإمكhanات والتطورات الرقمية بشكل كافي حتى الآن. وقد أوصى التقرير بشكل رئيسي إلى الآتي:

- أ) تبني نهج حوكمة يركز على الإنسان ويعزز العدالة والمساءلة.
- ب) الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية.
- ج) تعزيز الشمول والت berhasil للفئات المهمشة (نساء، شباب، أقلية).
- د) دمج التكنولوجيا في الحكومة والخدمات العامة.
- هـ) تعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- و) إصلاح السياسات المالية والضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية.

تجسد هذه السياسات توجهًا عامًا نحو التنمية المستدامة الشاملة، حيث تلاقت الجهود الحكومية والمجتمعية في رسم سياسات تتكاملية تستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المنطقة العربية.

أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035 وجهود تحقيقها

قبل اعتماد دولة الكويت لأجندة التنمية المستدامة 2030، كانت قد وضعـتـ الكويتـ رؤـيةـ بـعـيـدةـ المـدىـ لـعـامـ 2035ـ تـقـومـ عـلـىـ خـمـسـةـ أـهـدـافـ استـرـاتـيـجـيـةـ تـنـفـذـ عـبـرـ خـمـسـ خطـطـ تـنـمـوـيـةـ،ـ وـتـهـدـفـ هـذـهـ الرـؤـيـةـ إـلـىـ تـحـوـيلـ الـكـوـيـتـ إـلـىـ مـرـكـزـ مـالـيـ وـتـجـارـيـ منـ خـلـالـ تـهـيـئـةـ بـيـئةـ جـاذـبـةـ لـاـسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنبـيـةـ،ـ وـتـعـزيـزـ دـورـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ،ـ وـتـطـوـيرـ الـتـعـلـيمـ وـتـدـرـيبـ الـشـبابـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ تـحـقـيقـ تـنـمـيـةـ شـامـلـةـ وـمـسـتـدـامـةـ،ـ معـ التـرـكـيزـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ فـيـ دـعـمـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـسـلـامـ وـالـازـدـهـارـ.

وقد اتركتـ زـرـةـ الـكـوـيـتـ 2035ـ عـلـىـ سـبـعـ رـكـائـزـ أـسـاسـيـةـ تـشـكـلـ الأـعـمـدةـ الرـئـيـسـيـةـ لـاـسـتـرـاتـيـجـيـتـهاـ،ـ مـسـتـلـهـمـةـ مـنـ الـأـرـكـانـ الـخـمـسـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ:ـ كـوـكـبـ الـأـرـضـ،ـ السـكـانـ،ـ الـازـدـهـارـ،ـ الـسـلـامـ،ـ وـالـشـرـاكـاتـ.ـ وـتـشـمـلـ هـذـهـ الرـكـائـزـ:

01
إـدـارـةـ حـكـوـمـيـةـ فـعـالـةـ مـعـنـيـةـ بـإـصـلـاجـ النـظـامـ إـدـارـيـ وـبـيـرـوـقـراـطـيـ لـتـعـزيـزـ الـكـفـاعـةـ وـالـشـفـافـيـةـ وـالـمـسـاعـلـةـ فـيـ الـقـطـاعـ الـعـامـ.

02
اـقـتـصـادـ مـتـنـوـعـ وـمـسـتـدـامـ يـسـعـىـ إـلـىـ تـقـلـيلـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـنـفـطـ،ـ مـنـ خـلـالـ تـنـمـيـةـ قـطـاعـاتـ اـقـتـصـادـيـةـ مـتـنـوـعـةـ وـخـلـقـ فـرـصـ للـنـمـوـ وـالـازـدـهـارـ.

03
بـنـيـةـ تـحـتـيـةـ مـتـطـوـرـةـ،ـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـطـوـيرـ وـتـحـدـيـثـ الـمـرـاـفـقـ الـأـسـاسـيـةـ لـرـفـعـ جـوـدـةـ الـحـيـاةـ وـتـلـبـيـةـ اـحـتـيـاجـاتـ السـكـانـ.

04
بـيـئـةـ مـعـيـشـيـةـ مـسـتـدـامـةـ تـعـمـلـ عـلـىـ توـفـيرـ سـكـنـ مـنـاسـبـ وـمـوـارـدـ مـعـيـشـيـةـ تـحـرـمـ الـمـعـايـرـ الـبـيـئـيـةـ،ـ وـتـحـقـقـ الـتـواـزـنـ بـيـنـ الـتـنـمـيـةـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ الـبـيـئةـ.

05
رـأـسـ مـاـلـ بـشـريـ مـبـدـعـ يـرـكـزـ عـلـىـ تـطـوـيرـ الـتـعـلـيمـ وـتـأـهـيلـ الـشـبابـ لـيـكـونـواـ عـنـاـصـرـ فـعـالـةـ وـمـؤـهـلـةـ فـيـ سـوقـ الـعـملـ.

06
رـاعـيـةـ صـحـيـةـ عـالـيـةـ الـجـوـدـةـ تـسـعـىـ إـلـىـ تـحـسـينـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ،ـ وـتـوـسـعـ قـدـراتـ النـظـامـ الـصـحيـ الـوطـنـيـ بـطـرـيـقـ فـعـالـةـ بـتـكـالـيفـ مـنـخـفـضـةـ.

07
مـكـانـةـ دـولـيـةـ مـتـمـيـزةـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـعـزـيزـ حـضـورـ الـكـوـيـتـ عـلـىـ الصـعـيـديـنـ الـإـقـلـيـمـيـ وـالـدـولـيـ،ـ مـنـ خـلـالـ مـسـاـهـمـاتـهـاـ الـدـبـلـوـمـاـسـيـةـ وـالـتـجـارـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ وـالـإـنسـانـيـةـ.

وقد أشار التقرير الوطني الطوعي الأول للتنمية المستدامة في دولة الكويت إلى وجود نسب متفاوتة من التقدم في تحقيق أهداف الأجندة الأهمية، حيث تم التركيز على عدد من الأهداف ذات الأولوية، أبرزها ما يلي:

- في مجال التعليم الجيد (الهدف 4): بلغ معدل الإنجاز **74.7%** بناءً على ثلاثة مؤشرات متاحة.
- في مجال العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8): وصل الإنجاز إلى **77.6%** بالاستناد أيضًا إلى ثلاثة مؤشرات.
- في مجال الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10): أحرزت الكويت تقدماً ملحوظاً من خلال تعزيز الشمولية وضمان حقوق مختلف الفئات، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والعمال المهاجرين، مع التركيز على مكافحة الاتجار بالبشر وتحقيق المساواة.
- في مجال العمل المناخي (الهدف 13): بلغ معدل الإنجاز **43.8%** مع احتساب أربعة مؤشرات متاحة.
- في مجال السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16): حققت دولة الكويت معدل إنجاز بلغ **73.9%** من خلال سبعة مؤشرات.
- في مجال عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17): بلغ الإنجاز نحو **52.9%**.
- في مجال الصناعة والابتكار والهيكل الأساسي (الهدف 9): بلغت نسبة الإنجاز **45.7%**.
- في مجال المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11): بلغت نسبة الإنجاز **44.6%**.
- في مجال الاستهلاك والإنتاج المسؤول (الهدف 12): بلغ الإنجاز **28.9%**.
- وفي مجال الحياة تحت الماء (الهدف 14): فبلغت نسبة التقدم فيها **37.4%**.
- في مجال الحفاظ على الحياة في البر (الهدف 15): بلغت نسبة الإنجاز **55%** فيها.
- أما بقية الأهداف فقد سجلت نسب إنجاز متباعدة، إذ تحقق القضاء على الفقر (الهدف 1) بالكامل بنسبة **100%**، وتقدمت الكويت في القضاء على الجوع (الهدف 2) بنسبة **65.2%**، كما وصلت نسبة إنجاز في الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) إلى **84.8%**، كما وصلت نسبة إنجاز في المساواة بين الجنسين (الهدف 5) إلى **55.8%**، وفي المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6) إلى **50%**، بينما أحرزت الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7) نسبة مرتفعة بلغت **86.6%**.

رغم العديد من الإنجازات المسجلة في تلك المرحلة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 في دولة الكويت، والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوافق الميزانية العامة، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، واستدوار قطاع النفط على الاقتصاد.

دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت

- في إطار تعزيز الاستدامة ودور القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة بدولة الكويت، أصدر بنك الكويت المركزي مجموعة من التوجهات التي تهدف إلى ترسیخ مبادئ الاستدامة في العمل المصرفي، وتشمل هذه التوجيهات دمج أبعاد الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن سياسات وإستراتيجيات البنك المحلي، بما يكفلأخذ مخاطر التغير المناخي في الاعتبار ضمن تقييم كفاية رأس المال وإدارة المخاطر المؤسسية، كما تركز على تطوير أدوات تمويلية تدعم التمويل الأخضر والمشاريع المستدامة، وتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، إضافة إلى تشجيع الاستخدام الكفؤ للموارد والحد من الآثر البيئي، وبذلك تعكس هذه التوجيهات التزاماً مؤسسيّاً بمعايير الحكومة والشفافية، وتدعم تكامل القطاع المصرفي مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأما على صعيد الممارسات العملية الصادرة من البنك المحلي الكويتية، فقد انعكست توجهات البنك المركزي الكويتي في صورة اسهامات البنك في تبني تمويل المشاريع المستدامة ذات الآثر البيئي والمجتمعي، وتبرز تلك الإسهامات من خلال النقاط التالية:

الاستراتيجية والاستدامة والحكومة

- أظهرت العديد من البنوك الكويتية ريادة واضحة من خلال إصدار تقارير ضمن الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يعكس الالتزام بأعلى معايير الشفافية والحكومة. وقامت العديد من البنوك الكويتية بإدماج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية، من خلال تضمين خطط شاملة تشمل الاقتصاد، البيئة، المجتمع، والحكومة، وقد شكلت بعض البنوك الكويتية لجان حوكمة واستدامة على مستوى مجلس الإدارة، مع اعتماد إطار GRI والتقارير المتكاملة. كما ركزت جميع البنوك الكويتية بشكل رئيسي على التحول الرقمي والتوسيع في خدمات إدارة الثروات وغيرها من الخدمات المصرفية، وأطلق أحد البنوك الكويتية ضمن رؤية خمسية مبادرة ("Game-Changer") تهدف إلى التوسيع الإقليمي وتعزيز الابتكار والاستدامة في العمليات.

التمويل الأخضر والبيئة

- 4.97** قام أحد البنوك الكويتية بدعم استثمارات مستدامة بقيمة ملياري دولار
- 500** وأصدر أول سندات خضراء بقيمة ملياري دولار
- %28.3** كما خفض ابعاته بنسبة 2021 ملليون
- 18** من خلال الاعتماد على ألواح شمسية فرعاً
- وقام بتوسيع المنتجات الخضراء لتشمل القروض الصديقة للبيئة. واستثمرت أحد البنوك الكويتية الآخرين بقيمة **364** مليون دولار في صكوك خضراء، وابتكار بطاقات ائتمانية صديقة للبيئة بنسبة **%51** مواد معاد تدويرها، كما حصل نفس البنك على شهادة LEED الذهبية لأحد فروعه، ويعود أول بنك كويتي يصدر تقريراً للبصمة الكربونية.

التمكين المجتمعي والتوظيف

- %78** نجحت أحد البنوك الكويتية في ارتفاع معدل التوطين بنسبة
- %43.2** ووصلت نسبة النساء في القوى العاملة بالبنك إلى
- %27.4** في المناصب القيادية
- 25.04** كما قدم البنك تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ملياري دينار كويتي
- واستثمر في التعليم العالي عبر برنامج "Bankee".
- وقام أحد البنوك الآخرين بتوظيف عدد **244** شخصاً من ذوي الإعاقة، وبلغت نسبة مشاركة المرأة **%24.5**، وتم تخصيص **%39** من التمويل للأفراد لصالح النساء، مع التزام عالٍ بتوظيف الشباب. كما تم دعم الموردين المحليين بنسبة **%92.3** من إجمالي مشتريات البنك. وحصل أحد البنوك الكويتية على جائزة التميز في التوطين بنسبة **%82**، كما ركز البنك على تطوير بيئه العمل والاستماع للموظفين، مما عزز من ولائهم المهني. كما أطلقت جميع البنوك فعاليات ترقية ومجتمعية لتعزيز التفاعل المجتمعي، بالإضافة إلى الدخول في شراكات محلية لدعم ريادة الأعمال والقطاعات الناشئة.

التحول الرقمي والابتكار وتعزيز الشمول المالي

- 90** قام أحد البنوك الكويتية بتطوير أكثر من ميزة رقمية جديدة عبر تطبيقه البنكي
- وتم إطلاق بنك "ويابي" كمنصة رقمية موجهة لجيل الشباب، بالإضافة إلى إطلاق استراتيجية مشتريات مستدامة.
- 10** وقد أنشأ أحد البنوك الكويتية الآخرين عدد فروع ذكية تعمل على مدار الساعة
- بحيث تتيح التواصل المباشر بالصوت والصورة مع موظفي الخدمة الهاتفية،
- %79.5** وقد وصل البنك إلى تحقيق في مؤشر تجربة العملاء
- чем يعكس التطور الرقمي الملحوظ. في المقابل حصلت بعض البنوك الكويتية على جوائز عالمية في الخدمات المصرفية الرقمية، منها جائزة "جلوبال فاينانس"، بالإضافة إلى التركيز على شراكات تكنولوجية تدعم رقمنة القطاع المالي وقطاع الأعمال الصغيرة مثل "إنبيل" و"أسيكو".

الخاتمة

تُعد التنمية المستدامة مساراً حتمياً لتحقيق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي وضرورة الحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية. فهذا ليس خياراً بل التزاماً جماعياً نحو بناء مستقبل آمن وأكثر استقراراً للأجيال الحالية والقادمة، حيث يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تضافر الجهد على المستويات كافة: الحكومية، والمؤسسية، والمجتمعية والأفراد، من خلال تبني سياسات مهارات تساهمن في نشر الوعي بثقافة الاستدامة. كما يعتمد نجاح مساعي التنمية المستدامة بالقدرة على إدراك الترابط بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، ومواجهة التحديات والعقبات التي تنتج من خلال هذا الترابط، ومن ثم العمل على تذليل تلك التحديات وتحويلها إلى إجراءات عملية ومشاريع ملموسة تحقق أثراً طويل الأمد.

وخلص هذه الإضافة إلى التوصيات العامة التالية:

- ضرورة الاستهلاك الرشيد لجميع منتجات الطاقة، من خلال مبادرات فردية للأندية والجمعيات والفرق التطوعية للمساهمة مع مجهودات الدولة في تخفيف الاستهلاك غير الضروري للطاقة.
- توجيه المستثمرين نحو الاستثمار المسؤول المستدام، ودعم الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والحلول الذكية لدعم الابتكار والإبداع، وللمساهمة في توفير فرص عمل للشباب بعيداً عن الوظائف الحكومية.
- تبني أسلوب حياة مستدام من حيث تقليل استهلاك الكهرباء وترشيد استهلاك الماء وتجنب الهدر الغذائي، والاعتماد على وسائل نقل صديقة للبيئة مثل المشي والدراجة والنقل العام بقدر الإمكان.
- نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة، من خلال الفرق التطوعية والجمعيات الأهلية.

المراجع

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة في العمل، <https://bit.ly/3HnnTzO>. 2025.
- الشبكة العربية للتميز والاستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، 2025. <https://bit.ly/3HaWW2j>
- بنك الكويت المركزي، التنمية المستدامة والتمويل المستدام، 2022. <https://bit.ly/3Fs7RUN>
- صندوق النقد العربي، التنمية المستدامة في الدول العربية، 2018. <https://bit.ly/4jg34Uk>
- دولة الكويت: الاستعراض الطوعي الوطني لأهداف التنمية المستدامة، <https://bit.ly/4joKfhP>. 2019
- الأمم المتحدة، اسسكوا، تقرير الحكومة في المنطقة العربية، العدد الخامس، 2025. <https://bit.ly/457K2u8>.
- National Bank of Kuwait. (2025, June 18). NBK issues 2024 Sustainability Report. NBK Media Relations. Retrieved from <https://www.nbk.com/kuwait/news-and-insights/media-relations/news.html?news=nbk-issues-2024-sustainability-report>
- Kuwait Finance House. (2025, July 21). KFH releases its fifth sustainability report. Retrieved from <https://www.kfh.com/en/home/Personal/news/2025/KFH-Releases-its-Fifth-Sustainability-Report.html>
- Kuwait Times. (2024, October 19). Boubyan Bank's net profits grow to KD 73.5 million until Sept end 2024. Kuwait Times. <https://kuwaittimes.com/article/20228/business/boubyan-banks-net-profits-grow-to-kd-735-million-until-sept-end-2024/>



مُعْهَد الِّدِرْسَاتِ الْمُبْتَدِيَّةِ

KUWAIT INSTITUTE OF
BANKING STUDIES

ص.ب 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait | Tel.: +965 22901100 | Fax: +965 22466430

Kibs_Kuwait | KIBSKuwait | KIBS | www.kibs.edu.kw | cs@kibs.edu.kw